

الوباء يصيب الصناعات التقليدية في المغرب بالركود

حرفيون وتجار يعانون من الإفلاس في ظل كساد منتوجاتهم



جهد ضائع



بضاعة مكدسة

الوطني للصناعات التقليدية على منصة رقمية لفتح أفاق لهذا القطاع في أوروبا في نهاية العام الحالي وينوي إقامة معارض كثيرة في الفنادق. ويشجع الديوان الحرفيين على فتح صفحات على فيسبوك أو مواقع إلكترونية أخرى. إلا أن إمكانيات صبيحة التي تصنع فخار سجنان (شمال تونس) المدرج على قائمة التراث العالمي لليونسكو "تحت الصفر وأنا عاجزة عن تحميل هاتفني النقال".

إلا أن بعضهم الآخر "لم يحصلوا على شيء ولا يستطيعون دفع الإيجار". تقول ربة العائلة التي تعلمت القراءة والكتابة بمفردها "يجب البيع عبر الإنترنت لكننا لا نعرف كيف نفعل ذلك". ويقول محمد طويل "أطلقت منصة رقمية للحرفيين قبل سنوات قليلة لكنها لا تعمل". وتضرر قطاع الصناعات التقليدية في دول شمال أفريقيا، ففي تونس حيث أغرقت الأزمة الصحية المستجدة الحرفيين في المازق نفسها، يعمل الديوان

قبل فترة قصيرة إمكانيات لإطلاق عجلة القطاع مجددا مثل إقامة فسحات للمعارض في المتاجر الكبرى. ويوظف هذا القطاع أكثر من مليوني شخص أي 20 في المئة من اليد العاملة من بينهم نحو 230 ألف حرفي في الصناعات التقليدية. وتشكل الصناعات التقليدية حوالي 7 في المئة من إجمالي الناتج المحلي مع صادرات درت حوالي مليار درهم العام الماضي (91 مليون يورو).

رغم هذا النقل الاقتصادي يعمل الحرفيون في ظروف صعبة من دون ضمان اجتماعي وشبكة توزيع محدودة كما كل المهنة الحرة الصغيرة في المغرب العربي.

وفقدت نحو ثلاثين امرأة يصنعن السجاد لتعاونية صغيرة في سلا عائداتهن القليلة.

وتعمل الحائكات ثمان ساعات في اليوم مقابل أجر يقل عن مئة يورو في الشهر "عندما نتابع قطعة السجاد، لكن لا نحصل على شيء رهنا لأنه لم تحصل أي عملية بيع منذ ثلاثة أشهر" على ما تقول رشيدة النطفي بأسف. واضطرت المرأة الأريغينية التي تعمل منذ سن السابعة "إلى استئانة المال من معارفها" رغم البسائر الصغير الذي تزرعه في جوار بيتها المتداعي. في التعاونية استفادت بعض العاملات من مساعدات مباشرة خصصتها الدولة في إطار صندوق خاص بمرض كوفيد - 19

قالت جميلة مصلي، كاتبة الدولة المغربية المكلفة بالصناعة التقليدية في وقت سابق، إن "42 حرفة تقليدية مهددة بالانقراض والحكومة تعتمد برامج لحمايتها منذ 2010". وأوضحت أن "برامج حماية هذه الحرف تعتمد على التوثيق والتوصيف الدقيق للمعارف والتقنيات والتكوين لضمان توارثها عبر الأجيال، ثم تفتين الأيدي لتطويرها".

وأشارت إلى أن "خطر الانقراض يهدد مجموعة من الحرف في عدد من الدول نتيجة أسباب طبيعية ترتبط بالمواد الأولية، أو بشرية تتعلق بالتقلص الكبير في عدد الصناع الحاملين للمعارف المرتبطة بهذه الحرف".

استدركت قائلة "رغم ذلك نفتخر في المغرب بكوننا من دول العالم القلائل التي حافظت على حرفها ومنتوجاتها التقليدية التي ما زالت جزءا من حياتنا اليومية".

واعتبرت مصلي أن "الدول التي حمت منتوجها التقليدي حمتها بالاستهلاك الوطني". وطرحت وزيرة السياحة والصناعة التقليدية نادية فتاح

تشتهر الصناعة التقليدية في المغرب كما في دول شمال أفريقيا بآراء منتجاتها وتنوعها، لكن العاملين في هذا القطاع يعيشون أوضاعا صعبة في ظل الحجر الذي فرضه وباء كورونا، وأصبوا يعانون من ضائقة مالية، كما تمتلئ محلات تجار الصناعات التقليدية بالسلع لكن لا أحد يشتري في ظل غياب السياح.

في متجره يزيل بعض الموظفين الغبار عن كل سجادة من العشرة آلاف سجادة تقليدية المخزنة فيه. ويقول أحدهم "ينبغي تنظيف كل شيء حتى إن كان لا يأتي أحد راهنا". ويعول الصناع التقليديون على الدعم الحكومي للحفاظ على بقاء مهنتهم، التي تعد مورد رزقهم الوحيد ووسيلة لدفع عجلة السياحة المتعثرة في السنوات الأخيرة.

وتوجد في المغرب 150 حرفة، منها 100 في الصناعة التقليدية الإنتاجية، و50 في الصناعة التقليدية الخدمية، حسب دليل "مرجعيات الحرف والمهن" (حكومي).

ويشغل قطاع الصناعة التقليدية في المغرب أزيد من 2.3 مليون صانع وصانع، يمثلون قرابة 20 في المئة من الأيدي العاملة، أغلبهم في الأرياف.

وتحذر أعداد من جمعيات الصناع التقليديين من اندثار هذه الصناعات التي كانت رافعة أساسية للاقتصاد المغربي في وقت من الأوقات، وتواجه حاليا تحديات العولمة مع إغراق الأسواق بمنتجات شبيهة بمنتجاتهم بأسعار أرخص.

وقال الرجل الستيني فتح مطعما صغيرا محاذيا لمتجره لكنه اضطر إلى إغلاقه بسبب حالة الطوارئ الصحية التي فرضت منذ مارس. وقد اختفى السياح الأجانب وشمل العزل الإلزامي الحياة الاقتصادية فيما الزائمين المحليون الغارقون في الأزمة "لديهم أولويات أخرى غير شراء السجاد" على ما يقول بأسف أحمد دريوش في متجره الكبير الذي يزرع بالمصايح النحاسية والخزفيات والخناجر والحلى والصدانيق الخشبية المشغولة والسجاد.

ويقول التاجر "قد أصبنا بعواقب فايروس كورونا في المدة 200 في المئة ونحتاج إلى سنتين أو ثلاث سنوات على أقرب تقدير لاستئناف النشاط الطبيعي".

الرباط - تتكدس الأواني الفخارية والسلال وقطع الأثاث المصنوعة من الحديد المطاوع في متاجر خالية في مركز الولجة للصناعات التقليدية في سلا قرب الرباط حيث يعاني الحرفيون من الإحباط بعد توقف إيراداتهم منذ قرابة الثلاثة أشهر بسبب جائحة كورونا.

ويقول يوسف العلامي (49 عاما) وهو حرفي فخار أعاد فتح ورشته حيث يعرض نتاج "مهارات موروثه من جيل إلى آخر"، "كان فايروس كورونا الضربة القاضية. من دون مساعدة ودعم ستختفي حرفتنا". في الورشة العائلية بدأ الصلصال يجف فيما الأفران غير مشغلة ولا يأتي العاملون التسعة إلى العمل. في إحدى الزوايا بدأ الغبار يتراكم على الطليبة الأخيرة العائدة إلى زبونة في فرنسا الغت زيارتها بسبب إغلاق الحدود.

ويؤكد محمد طويل وهو حرفي متخصص بالجص المستخدم في الديكورات "كنا نواجه صعوبة في الصمود لأن نمط الحياة اختلف وبدأت الحرف التقليدية تتراجع لأن الشباب لا يريدون مواصلة هذا العمل وقد أتت الضربة القاضية الآن".

وكان الرجل الستيني فتح مطعما صغيرا محاذيا لمتجره لكنه اضطر إلى إغلاقه بسبب حالة الطوارئ الصحية التي فرضت منذ مارس.

وقد اختفى السياح الأجانب وشمل العزل الإلزامي الحياة الاقتصادية فيما الزائمين المحليون الغارقون في الأزمة "لديهم أولويات أخرى غير شراء السجاد" على ما يقول بأسف أحمد دريوش في متجره الكبير الذي يزرع بالمصايح النحاسية والخزفيات والخناجر والحلى والصدانيق الخشبية المشغولة والسجاد.

ويقول التاجر "قد أصبنا بعواقب فايروس كورونا في المدة 200 في المئة ونحتاج إلى سنتين أو ثلاث سنوات على أقرب تقدير لاستئناف النشاط الطبيعي".

قطاع الصناعة التقليدية يشغل أكثر من 2.3 مليون صانعة وصانع، يمثلون قرابة 20 في المئة من الأيدي العاملة، أغلبهم في الأرياف



انتهت أيام العز. مشردو بريطانيا يعودون إلى الشوارع

واعترفت الجمعيات الإجرائية غير كاف، حيث لا يستفيد الجميع منه على الرغم من تدابير الطوارئ المعمول بها، مثل السجناء الذين أطلق سراحهم مؤخرا ولم يتمكنوا من الحصول على غرفة في فندق.

وأعربت ياسمين بسران من جمعية كيريزيس عن خشيتها من حصر الحصول على المساعدات الحكومية بالمشردين من المهاجرين، الذي تم تعليقه أثناء الإغلاق.

ونددت بسران "تم رفض تقديم المساعدة لبعض الأشخاص رغم استمرار الوباء، وهذا يضعهم في وضع خطير للغاية".

فوزا كبيرا، بالحد من التشرد في غضون خمس سنوات، عبر تخصيص ميزانية بقيمة 650 مليون جنيه إسترليني (731 مليون يورو) لهذه القضية. وجدد وزير الإسكان روبرت جنريك هذا الالتزام في مايو، وأعلن عن تسريع بناء ستة آلاف وحدة سكنية جديدة، ينجز أكثر من نصفها العام المقبل.

وقال جنريك "هذه الحكومة لا تريد أن ينام أحد في الشارع بعد الآن، ولدنيا الآن فرصة حقيقية لتطبيق هذا الالتزام الأخلاقي". ومدد الوزير لغاية شهر أغسطس منع عمليات الإخلاء القسري من المساكن التي يتخلف مستأجروها عن دفع مستحقاتهم.

ورحبت الجمعيات في رسالة إلى الحكومة بالإجراءات التي اتخذتها السلطات معتبرة أنه "يجب فعل المزيد"، خاصة أنه لا يمكن استبعاد حدوث موجة ثانية من الإصابات.

بعد سنوات من التشرف وتخفيض التمويل الحكومي المخصص للسجلات المحلية من أجل المساكن السيفة، تواجه المملكة المتحدة تقصا حادا في المساكن منخفضة الإيجار. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد المشردين بنسبة 141 في المئة في السنوات العشر الماضية، بحسب الجمعيات.

وتعهد رئيس الوزراء المحافظ بوريس جونسون، خلال حملة الانتخابات التشريعية في ديسمبر التي حقق فيها

إذا تعين علينا العودة إلى نفس نوع السكن المؤقت كما من قبل، فإن التاريخ سيعد نفسه".

(عاما)، "الناس مذعورون، لا يعرفون ماذا يفعلون حينما يعودون إلى الشوارع".

وتقول الجمعيات الخيرية التي ترعى المشردين إن هناك المئات من المشردين مثل سيسي في العاصمة في وقت تعاني فيه مراكز إيواء المشردين من نقص في العاملين والإمدادات.

ويحت القطاع الخيري الحكومة على توضيح نواياها إزاء المشردين المعرضين بشكل خاص لفايروس كورونا في هذا البلد الذي أودى فيه الوباء بحياة أكثر من 40 ألف شخص.

وقالت لوسي أبراهام مديرة جمعية غلاس دوور إن "إعادة الأشخاص إلى الشارع ليست حلا، لكن الوقت ينفذ أمام إيجاد بديل".

وأشارت بالبر تشاتريك من جمعية ستربونيت للشباب دون ماوى إلى وجود "قصص لا تصدق عن أشخاص انتهبوا هذه الفرصة حقا وأظهروا أنه يمكنهم الاهتمام بمسكنهم، مضيئة "لكن آخرين يحتاجون إلى دعم مكثف لا يمكن تأمينه إلا بوجود سكن ثابت".

ويخشى من أن تؤدي الأزمة الاقتصادية الحادة التي سببها الوباء وفقدان العديد من الوظائف كنتيجة طبيعية لذلك، إلى زيادة عدد الأشخاص دون ماوى الأمر الذي يتطلب تدابير أوسع، وفقا للجمعيات.

ارتفاع الإيجارات، وانخفاض العالوات المنزلية والمعونات المحلية، فضلا عن انخفاض ميزانيات الرعاية الصحية، وتجديدا المتعلقة بالمشكلات العقلية. إذ تبين أن نحو 44 في المئة من المشردين يكابدون عناء هذه المعضلة وفق موقع حكومي.

ولا يقتصر التشرد على البريطانيين، ففي لندن وحدها يشكل نصف المشردين (57 في المئة) من غير المواطنين، خمسهم تقريبا من الرومانيين، الذين يبدو أنهم فروا من ويلات الحروب وتدهور اقتصادات بلدانهم.

ويعاني 41 في المئة من المشردين في المملكة المتحدة، (ما بين 25 و40 ألف شخص)، من أمراض مزمنة ويصل متوسط أعمارهم في إنجلترا وويلز إلى 45 عاما للرجال و43 عاما للنساء. وتشير الإحصاءات إلى أن المشرد أكثر عرضة 3 مرات للإصابة بمشكلات خطيرة في الجهاز التنفسي مقارنة بالآخرين.

وقالت ليزا "إن إمكانية النوم في سرير كانت تشكل لي غاية السعادة". ولكن مع بدء الحكومة البريطانية في رفع الإغلاق المفروض تدريجيا، أصبح القلق يساور ليزا بشكل متزايد فلا يمكن لها الاحتفاظ بغرفتها في الفندق.

وأشارت الشابة إلى أن البرنامج الحكومي منحها "بارقة أمل في إمكانية تغيير الوضع"، بينما "عندما تكون في الشارع، نشعر بان الأمور لن تتغير أبدا". وتضيف "كلني ثقة في الجمعيات، إنهابا لن ترمينا في الشارع"، موضحة "ولكن

لندن - يخشى الآلاف من المشردين في المملكة المتحدة الاضطرار إلى العودة للشوارع بعدما استقبلتهم الفنادق الخالية من الزبائن بهدف تجنب إصابتهم بفايروس كورونا المستجد، تزامنا مع بدء تباطؤ انتشار الوباء في البلاد.

وكما للخلائية ليزا التي كانت تعيش في الطريق، سمح لنحو 15 ألف شخص دون ماوى بالإقامة في فنادق مغلقة كإجراء طارئ، ضمن خطة غير مسبوقه وضعتها حكومة حزب المحافظين أواخر مارس للحد من تفشي وباء كورونا.

مع بدء الحكومة البريطانية في رفع الإغلاق المفروض تدريجيا، أصبح القلق يساور المشردين بشكل متزايد على مصيرهم

وكانت الشابة، التي تعاني من مرض مزمن، مكثفة حتى الآن بفرصة للنوم من وقت لآخر في مراكز إقامة جمعية غلاس دوور.

وتقول منظملة كرايسين الخيرية لمساعدة المشردين أن تعداد الذين ينامون في شوارع بريطانيا يزيد على 8 آلاف، إضافة إلى نحو 9 آلاف مشرد ينامون في الخيام، والسيارات والقطارات والحافلات. وتعرزو المنظملة أسباب الاضطرار إلى النوم في الشوارع إلى



الوباء يستمر